العرب
الأربعاء 2019/10/30
السنة 42 العدد 11513

عملية قتل البغدادي تكشف عن قطيعة أمنية بين تركيا والولايات المتحدة

واشنطن لم تعول في العملية العسكرية على أنقرة حليفتها في الناتو

الأمور بدأت تنفلت من أيدي أنقرة

يكشف عدم إشعار واشنطن لأنقرة بالعملية العسكرية، التي أدت إلى مقتل زعيم تنظيم داعش الإرهابي أبي بكر البغدادي إلا في اللحظات الأخيرة عن توسع الهوة بين الولايات المتحدة وتركيا. ويؤكد عدم التعويل على أنقرة في الهجوم الأميركي على البغدادي، احتمال البعض قيام واشنطن بقطيعة أمنية مع حليفتها في الناتو.

واشنطن – توقف خبراء في شؤون مكافحة الإرهاب عند ما أعلنه مسؤولون في البنتاغون من أن الولايات المتحدة لم تشعر تركيا بالعملية العسكرية، التي تنوي القيام بها ضد مقر زعيم تنظيم القاعدة في باريشا في محافظة إدلب.

واعتبر هؤلاء أن الإعلان يمثل قطيعة أمنية خطيرة بين واشنطن وأنقرة في ملف مكافحة الإرهاب الجهادي عامة، وتنظيمي داعش والقاعدة خصوصا.

ولم تستخدم القوات الأميركية مطار إنجرليك الواقع في جنوب تركيا لانطلاق مروحياتها باتجاه الهدف.

فقد انطلقت القوة الجوية الأميركية، التي شاركت في العملية التي أدت إلى مقتل أبي بكر البغدادي، من أحد مطارات أربيل عاصمة إقليم كردستان شمال العراق.

وقالت المعلومات إن الولايات المتحدة أبلغت تركيا بالعملية قبل وقت قصير من تنفيذها، تجنبا لأي فوضى قد تحدثها العملية في مسائل التنسيق مع قوى الأمر الواقع المسلحة في سوريا، وإن القاذفات الأميركية المواكبة كانت جاهزة لإبادة أي مقاومة تركية محتملة.

ورصد المراقبون ارتباكا في رد فعل تركيا على نتائج العملية الأميركية، فلم يلمح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الزعم بأي دور قامت به بلاده في العملية، واكتفى باعتبار مقتل البغدادي "تحولا في الصراع المشترك ضد الإرهاب"، فيما سارع المتحدث باسم الرئاسة إبراهيم كالين إلى تغطية هذا الارتباك، بالتأكيد على أن "الأجهزة العسكرية والأمنية كانت على تواصل من أجل هذه المسألة".

وقال مسؤول أميركي سابق، الاثنين، إن العملية العسكرية تظهر حجم ما خسرته بلاده بسبب قرار الانسحاب من سوريا. كما تطرح سؤالا بشأن دور تركيا في محاربة المتشددين.

وكتب بريت ماكغورك، وهو مبعوث الولايات المتحدة سابقا إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش في مقال بصحيفة "واشنطن بوست"، أن عملية مقتل البغدادي تطرح تساؤلا حول دور تركيا التي يفترض أنها حليف لواشنطن، في إطار حلف شمالي الأطلسي، لاسيما أن البغدادي قتل في إدلب، وهي معقل لأنقرة، وأقيمت فيها عدة نقاط تابعة للجيش التركي، على بعد أميال قليلة فقط من الحدود مع تركيا، منذ عام 2018.

وأورد الكاتب أن محافظة إدلب صارت "جنة" لما يقارب 40 ألف إرهابي دخلوا إلى سوريا عن طريق تركيا، خلال النزاع. وهذه المنطقة في شمال غربي سوريا، تخضع اليوم لسيطرة ذراع تنظيم القاعدة الذي يتحرك في وئام كبير مع جماعات مدعومة من أنقرة، "واليوم نعرف أن هذه المنطقة تحولت إلى ملجأ يستضيف أكثر إرهابي مطلوب على مستوى العالم".

وطرح المختصون في شؤون مكافحة الإرهاب أسئلة كثيرة حول كيفية انتقال البغدادي إلى محافظة إدلب، المفترض أنها داخل الفضاء المخابراتي التركي.

ونقلت مجلة "نيوزويك" الأميركية شكوك الجهات الأمنية المكلفة بمراقبة تحركات بشأن كيفية انتقال البغدادي إلى إدلب، خاصة وأن الطريق بين المنطقتين يمر داخل مناطق يسيطر عليها الجيش السوري التابع للنظام في دمشق والقوات الكردية التي حاربت داعش، وقوات هيئة تحرير الشام مع تواجد تركي مكثف.

بريت ماكغورك

أتوقع من المجلس الإسلامي أن يحارب الطائفية مع الدولة

ولم تذهب أجهزة الاستخبارات الأميركية إلى اتهام تركيا مباشرة بإيواء ورعاية البغدادي في تلك المنطقة، إلا أن امتناع واشنطن عن إبلاغ أنقرة عن عملية تقوم بها "دلتا فورس" الأميركية داخل منطقة أمنية محسوبة على تركيا، اعتبر دليل فقدان ثقة بالشريك التركي من قبل التحالف الدولي بقيادة واشنطن، بما قد يؤثر مستقبلا على طبيعة التعاون وتبادل المعلومات والخبرات لمكافحة الإرهاب.

ولفتت مصادر أميركية مراقبة إلى أن المنطقة، التي اتخذها البغدادي مقرا آمنا له، تسيطر عليها هيئة تحرير الشام القريبة من تنظيم القاعدة بقيادة أيمن الظواهري، وأن كافة أجهزة الأمن في العالم تجمع على أن تواصلا وتنسيقا يجريان بين أجهزة المخابرات التركية وهذه الجماعة، وأن التطورات العسكرية التي شهدها شمال سوريا، لاسيما تلك المتعلقة بمحافظة إدلب، تؤكد أن الهيئة التزمت دائما بالأجندة العسكرية التركية.

وعلى الرغم من أن عداء دمويا يفرّق تنظيم البغدادي عن تنظيم أبي محمد الجولاني، وأن الأخير بايع تنظيم القاعدة ورفض مبايعة تنظيم داعش، إلا أن أسئلة تدور حول تمكن البغدادي من اختراق إدلب وجعلها مقرا له، وحول ما إذا كان الأمر تم بالتنسيق والتواطؤ مع هيئة تحرير الشام، أم أن الأجهزة التركية كانت تتعامل مع البغدادي على نحو مواز ومستقل عن تعاملها مع تنظيم الجولاني؟

وتعتبر مصادر دبلوماسية روسية أن موسكو تعرف العلاقة الملتبسة التي تربط نظام أردوغان في تركيا بالجماعات الجهادية في العالم. وتضيف المصادر أن لعبة توزيع أدوار جرت، وبشكل مكشوف، بين تركيا وقطر حول كيفية التواصل والارتباط ومن ثم رعاية كل جماعات الإسلام السياسي في العالم بنسخها السياسية والعسكرية، وأن روسيا، وفق هذا المعطى، تتعامل مع تركيا في مسألة إدلب بصفتها المسؤولة المباشرة عن رعاية التنظيمات العسكرية في تلك المحافظة.

وتكشف مصادر أميركية أن نظرة واشنطن وموسكو واحدة في مسألة مكافحة الحالة الإرهابية التي تمثلها إدلب، وفي الاشتباه في تورط تركي بأنشطة لتحريك جماعات الإرهاب هناك خدمة لأجندة أنقرة.

ويرى خبراء في الشؤون التركية أن واشنطن، ومن خلال عدم إبلاغها أنقرة بالعملية العسكرية ضد البغدادي، وجهت صفعة قوية لتركيا عبر الإيحاء بشكوك أميركية حيال علاقة تركيا بالإرهاب المتمثل بداعش والقاعدة، في وقت تردد فيه المنابر التركية أن معركتها شمال شرق سوريا هي معركة ضد الإرهاب والإرهابيين.

ويضيف الخبراء أن عودة واشنطن لإرسال تعزيزات عسكرية لدعم قوات سوريا الديمقراطية لمنع وقوع حقول النفط شرق الفرات في يد داعش أو أي جهات أخرى، أكد من جديد تمسك واشنطن برعاية الأكراد الذين تعتبر أنقرة تنظيماتهم إرهابية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني.

انتخابات مبكرة في بريطانيا لكسر جمود بريكست

لندن – تستعد المملكة المتحدة لإجراء ثالث انتخابات عامة منذ عام 2015، حيث يحاول القادة السياسيون حسم أزمة الخروج من الاتحاد الأوروبي التي تصيب البلاد بالشلل.

وفاز رئيس الوزراء بوريس جونسون بدعم رئيس حزب العمال، حزب المعارضة الرئيسي جيريمي كوربن لإجراء انتخابات مبكرة في الفترة بين 9 و12 ديسمبر .

وستكون هذه الانتخابات، وفقا لمراقبين، بمثابة الاستفتاء الثاني على أمر خروج المملكة من التكتل الأوروبي.

ومن المرجح أن تكون الانتخابات الفرصة الأخيرة أمام الناخبين للاختيار بين الأحزاب، التي تعرض إلغاء الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتلك التي تسعى للخروج من الاتحاد بأي تكلفة.

وقال كوربن على موقع تويتر لدى إعلانه عن دعم حزبه للانتخابات المبكرة، "هذه فرصة واحدة تأتي في كل جيل من أجل بناء دولة الجميع وليس دولة القلة. لقد حان الوقت".

وكان كوربن قد أكد في وقت سابق دعم حزبه لإجراء انتخابات مبكرة في ديسمبر المقبل، قائلا إن "شرطنا المسبق بضمان عدم الخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق تم تحقيقه".

ويأتي التأكد من ذهاب بريطانيا نحو انتخابات عامة مبكرة في وقت تمكن فيه جونسون من انتزاع تأجيل جديد، لتنفيذ بريكست من الاتحاد الأوروبي حتى 31 يناير من العام المقبل.

وفشل جونسون في إقناع مجلس العموم البريطاني على المصادقة على اتفاق بريكست، الذي توصل إليه لجميع تفاصيله، حيث رفض النواب التصويت لصالح التسلسل الزمني لعملية الخروج، وهو ما عقد وضعية رئيس الوزراء وأرغمه على طلب إرجاء جديد من بروكسل.

وأدى عجز بريطانيا عن فك ارتباط عمره نصف قرن مع الاتحاد الأوروبي إلى وقف الاستعدادات الباهظة لخيار الخروج دون اتفاق، ومن بينها مشروع لسك قطعة نقدية تذكارية للمناسبة بقيمة 50 سنتا. وكانت المملكة قد أجرت انتخابات عامة مرتين في السنوات الأربع الماضية؛ في عامي 2015 و2017. وكان يفترض أن تجري الانتخابات التالية في عام 2022.

ويطمح زعيم المحافظين بوريس جونسون أن يستعيد حزبه السيطرة على البرلمان بغالبية في هذه الانتخابات، ليتمكن من المضي قدما في تنفيذ بريكست بالاتفاق الذي توصل إليه، لاسيما وأن الاتحاد عبّر عن رفضه لأي تعديل جديد.

ومع فشله في تمرير اتفاق بريكست بالبرلمان باتت الانتخابات المبكرة المخرج الوحيد لجونسون من مأزق انهيار تعهداته أمام القادة الأوروبيين، وقد تمثل هزيمة حزبه في هذا الاستحقاق بالفعل انهيارا لهذه الجهود التي يعارضها أكثر من حزب داخل بريطانيا، على غرار حزب العمال وكذلك الحزب الليبرالي الديمقراطي.

مشروع قانون بشأن الأمهات المحجبات يوقد الجدل من جديد في فرنسا

باريس – ينظر مجلس الشيوخ الفرنسي في مشروع قانون يحظر على الأمهات المحجبات ارتداء غطاء الرأس خلال مرافقتهن لأبنائهن في رحلات مدرسية.

وتأتي مناقشة المشروع بعد يوم واحد من إصابة رجلين مسنين بجروح خطيرة، جراء هجوم بإطلاق نار قرب مسجد بمدينة بايون في جنوب فرنسا.

وتم توقيف شخص يشتبه في أنه ذو خلفية يمينية متطرفة لدوره في الهجوم.

وطالبت النائبة الاشتراكية بالمجلس سامية غالي المعارضةَ المحافظة، والتي تسيطر على المجلس، بسحب مشروع القانون.

وقالت في تصريحات تليفزيونية إنه لن يقود إلا إلى "نقاش عقيم وبغيض".

وبخلاف ما ذهبت إليه غالي، كتب زعيم المحافظين بالمجلس برونو ريتايو على موقع تويتر، أنه إذا ما لم تتم مناقشة الأمر "بهدوء تام في البرلمان، فإنه ستتم مناقشته في الشوارع، مع ما يعنيه ذلك من احتمال حدوث أعمال عنف". وقد تمت إثارة الأمر خلال الأسابيع الماضية بعدما اعترض سياسي يميني متشدد أمًا ترتدي غطاء للرأس، كانت ترافق رحلة مدرسية لحضور اجتماع لمجلس محلي.

وأحرجت الحادثة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي طالبه المنتقدون بإصدار أوامر تحظر ارتداء الحجاب، ولكن ماكرون أجاب بأنه "ليس من شأنه ذلك".

إيمانويل ماكرون

أتوقع من المجلس الإسلامي أن يحارب مع الدولة الطائفية

وفي رده على هذا القرار، قال ماكرون، في إشارة إلى تصريح لنائب من اليمين المتطرف، "يجب أن يكون للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية صوت عال بشأن مكان الحجاب والنساء والمدرسة. يجب أن يكون هناك خطاب واضح للقطع مع الغموض الذي يغذي المتشددين".

وكان ماكرون قد قال في تصريحات له غداة هذه المطالبات "سأعكف بنفسي على دراسة ملف الإسلام في فرنسا".

وتعهد ماكرون، الثلاثاء، بحماية مسلمي بلاده، غداة الهجوم الذي استهدف مسجدا في مدينة بايون جنوب غرب فرنسا، واصفا إياه بأنه "شنيع".

وقال ماكرون في تغريدة على تويتر، "أدين بشدة الهجوم الشنيع الذي وقع أمام مسجد في بايون، وأعرب عن تضامني مع الضحايا".

وأضاف "الجمهورية الفرنسية لن تتسامح مع الكراهية، وستتخذ جميع الإجراءات لمعاقبة الجناة وحماية مواطنينا المسلمين. وأنا ملتزم بذلك".

وحث ماكرون، المتهم بعدم التحرك في قضايا العلمانية، الاثنين، ممثلي المسلمين في فرنسا إلى تعزيز "محاربة" الأسلمة والطائفية، التي قال إنها مسؤولة عن شكل من النزعة "الانفصالية" في فرنسا.

ودعا، خلال استقباله في القصر الرئاسي، مسؤولي المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، إلى التصدي لـ"الغموض" الذي يساهم في تغذية الخلط بين الإسلام والإرهاب، بحسب ما أفاد وزير الداخلية كريستوف كاستانير الذي حضر اللقاء.

وبشكل أعم قال ماكرون "إنه يتوقع من المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية تغييرا في النسق حتى يحارب مع الدولة، الطائفية والأسلمة".

وكان ماكرون قد قال في مقابلة إذاعية، بثت الاثنين، وسجلت الجمعة، إنه لا يريد "الانسياق للتسرع" حول قضية متفجرة حتى لا يساهم في "الخلط الجماعي" بين الإرهاب والإسلام.

ومن المقرر أن يوسع مشروع القانون هذا الحظر ليشمل الآباء المرافقين لأبنائهم.

ويأتي هذا المشروع بينما تعقد الهيئة الرسمية الممثلة للإسلام في فرنسا اجتماعات لبحث عدد من القضايا، من بينها التطرف والحجاب.

وبالرغم من أنه لم يعلن عن مساندته لهذا المشروع، عبر الرئيس الفرنسي عن قلقه من تنامي الطائفية الإسلامية التي تتغذى من قراءة "مضللة للإسلام".

وأضاف "في بعض مناطق جمهوريتنا هناك نزعة انفصالية تستقر، أي رغبة في عدم العيش معا، في عدم الانتماء إلى الجمهورية، وباسم دين"، داعيا "إلى تعزيز عمل الدولة ووعد بإجراءات في الأسابيع القادمة". ولم ينجح ماكرون في محاولته أثناء زيارة لجزيرة لارينيون إنهاء الجدل الدائر بتأكيده أن ارتداء الحجاب في الفضاء العام ليس "قضية الدولة"، لكنه لم ينجح في إسكات الانتقادات الآتية من اليمين واليمين المتطرف. وتحت الضغط تعهد المجلس الأعلى للديانة الإسلامية بالتحرك بلا تأخير ووعد بـ"إعلانات قوية جدا".

نقاشات قابلة للتصعيد

وكانت فرنسا قد حظرت عام 2004 ارتداء الطلاب لأي ملابس أو رموز دينية مميزة، وذلك بعد جدل بسبب ارتداء طالبات مسلمات للحجاب.